

Distr.: General
23 November 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السادسة والأربعون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: تشجيع العمالة

الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من اتحاد إليزابيث سيتون، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

بيان

١ - في ضوء موضوع "تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع"، وهو موضوع هذه الدورة السادسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، فإننا نجد أن وجود ما يربو على ٢٠٠ مليون نسمة يسعون للحصول على عمل عن طريق الهجرة يجعل هذا الأمر مسألة أساسية تستحق النظر. فالكرامة الإنسانية النابعة من القدرة على توفير ضروريات الحياة لأسرة الشخص هي عنصر حافز لكثير من الأشخاص على مغادرة بيوتهم، بل حتى بلدانهم، لكسب المال الكافي لإطعام وإسكان وتعليم أولئك الذين تقع عليهم مسؤولية إعالتهم وتوفير الرعاية الطبية لهم. وهذا هو ما يشار إليه غالباً بالعامل الحافز على الهجرة. ومن ناحية

* E/CN.5/2008/1



أخرى، فإن ازدياد فرص الحصول على العمل، خاصة العمل في قطاع الخدمات ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو والتي تعاني من شيوخة سكانها فضلا عن تركيز ساكنيها على العمل في المجالات التقنية وفي المصارف والتمويل وفي الصناعة، غالبا ما يشار إليه بعامل الجذب. ففي بعض مناطق العالم، ستكون هناك دائما وظائف في حاجة لعاملين، كما سيوجد عمال لا يجدون عملا في مناطق أخرى. وسوف تظل الهجرة دائما حاضرة بيننا كموضوع.

حواضر الهجرة

٢ - ينتقل الكثير من المهاجرين من المناطق الريفية في بلدانهم إلى المدن، أو يهاجرون إلى خارج بلدانهم بحثا عن عمل يقيمون به أود أسرهم الممتدة. ويهاجر آخرون، إذ يلاحظون الفرق بين انعدام الوظائف أو الأجور المتدنية واحتمالات الحصول على أجور أعلى في مناطق أخرى، بغية تحسين نمط حياتهم. وفي البلدان التي لا تمنح فيها معاشات تقاعدية أو توفر فيها الاحتياجات في أوقات الكوارث، ما زال آخرون يسعون لتوفير ما يخفف هذه الصدمات.

توظيف المهاجر

٣ - يخاطر المهاجرون، تقليديا، بالسفر إلى البلد الذي يأملون أن يتيح لهم مجرد فرص الحصول على الأجور التي يحتاجونها. ومن خلال ازدياد التوظيف على النطاقين الرسمي والعالمي، فقد ازدادت استعانة أرباب الأعمال بالمؤسسات المتطورة لتوظيف العاملين. وهناك نوعان من تدفقات العمال الأجانب: قوة عاملة ماهرة وتحصل على أجور ومزايا جيدة وأخرى تفتقر إلى المهارة وتحصل على أجور متدنية وتعاني ظروفًا غير مرضية مع القليل من المزايا أو بدونها. وعلاوة على ذلك، وفي حالة العاملين الذين لا يحملون ما يلزم من وثائق، فإنهم عرضة لكثير من الاستغلال لأن من الممكن تهديدهم بكشف أمرهم وترحيلهم. ومما يفاقم أوجه ضعف المهاجرين فقداهم للمزايا المكتسبة. فالعمال الأجانب عندما تنعدم بالنسبة لهم إمكانية التمتع بوضع يمكنهم من الحصول على عمل فإن هذا يخل بجدول الأجور وفرص العمل المحلية وقوانين العمل. أما فيما يتعلق بالعمال الأجانب المهرة، فتوجد ظاهرة "نزوح الأدمغة" التي تحرم البلد الأصلي للمهاجرين من عماله المدربين، وتتيح للبلد المستقبل للمهاجرين إكمال النقص في عماله المهرة بتكلفة قليلة.

تأنيث الهجرة

٤ - إن أكثر من نصف المهاجرين الآن من النساء، كما أن عددا كبيرا آخر من المهاجرين الأطفال. وحيث أن هاتين الفئتين عادة ما تبدآن بحقوق أقل، فإنهما أكثر عرضة لخطر الاستغلال. وهناك أيضا أثر هائل على الأسر حين تترك الأمهات ورأتهن من يعتمدون

عليهن. وأحد أشكال إساءة المعاملة المرتبط بالهجرة والذي يزداد بدرجة كبيرة، هو الاتجار بالبشر. فعندما يكون المهاجر واقعا تحت سيطرة من يمنحه الوظيفة، فإن ذلك يجعله على بعد خطوة واحدة من الاستعباد أو الاسترقاق بموجب عقد لأجل محدد. وقد امتد ذلك ليشمل الرجال بصورة متزايدة أيضا.

مسائل حقوق الإنسان

٥ - لدى العديد من البلدان لوائح لتنظيم العمل تحمي العمال المهاجرين المؤقتين. إلا أن العمال المهاجرين الذين يعملون بموجب عقود عمل سليمة، يتعرضون من حين لآخر للتمييز ولأوضاع عمل ومعيشة مؤسفة ويحصلون على أجور متدنية. وإذا ما اشتكوا، فمن المرجح أن يعرضوا للخطر فرص إعادة استخدامهم في المواسم القادمة. ويعاني هؤلاء العمال غالبا من عدم القدرة على الحصول على الانتصاف من المظالم.

٦ - وتكون قوانين العمل معدومة الأثر، خاصة في حالة العمال المهاجرين المؤقتين الذين لا يحملون ما يلزم من وثائق. فهؤلاء العمال عرضة لخطر الترحيل إذا ما وشى بهم رب العمل المنتقم. وليس هناك حماية كافية ضد تفريق شمل أسر العمال المهاجرين، ولا سيما بسبب طبيعة عقود العمل المؤقتة وأيضا في حالة تعرض أحد أفراد الأسرة للترحيل.

٧ - ومن ضمن النتائج المترتبة على الترحيل ما يلي: تفرق الأسر التي تمكنت أخيرا من لم شملها وعدم الاعتراف بالمزايا التي حصل عليها البلد المستقبل من تلك المجموعة الثابت إحصائيا أنها أكثر المجموعات احتراماً للقانون والتي تساهم في القاعدة الضريبية وترغب في أداء المزيد من الأعمال القائمة على كثافة اليد العاملة. ويحدث هذا لأنه عندما يتم تعيين البشر للعمل في بلد لا تتوفر تأشيرات الدخول إليه ويدخلون بدون الوثائق اللازمة، فإنهم غالبا ما يعتبرون مجرمين لذلك السبب وحده.

التحويلات النقدية

٨ - هنالك توافق آراء عالمي على أن التحويلات النقدية هي أكثر أشكال التنمية فعالية لأغلبية البلدان المعروفة بالبلدان المرسلة للعمال. وبالرغم من كثرة النقاش حول استخدام البلدان للتحويلات النقدية بشكل أكثر تنظيما، إلا أن الحقيقة تظل هي أن هذه أموال خاصة. ولدى الحكومات فرصة تيسير تحويل هذه الأموال واستثمار الأسر المنتجة لهذه الأموال.

٩ - التوصيات

- (أ) إشراك المهاجرين أنفسهم عند مناقشة "تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع".
- (ب) التركيز على إيجاد العمل اللائق في البلدان المرسلة حتى تكون الهجرة اختياراً وليس ضرورة.
- (ج) دفع تعويض للنساء عن العمل في قطاع الرعاية لئلا يضطرن للهجرة.
- (د) العمل نحو تحقيق عولمة منصفة لتهيئة سياق يتيح للدول النامية فرصاً متكافئة للمنافسة في السوق العالمي.
- (هـ) القيام، من خلال اتفاقات متعددة الأطراف، ببحث حق الأشخاص في التحرك عبر الحدود تماماً كحالة رؤوس الأموال والسلع.
- (و) العمل على الصعيد الدولي على إدارة الهجرة بشكل آمن وخاضع للإشراف حتى لا يستغل البشر بوصفهم سلعة، وذلك طالما أن الهجرة لا تزال تعتبر استراتيجية للبقاء الاقتصادي.
- (ز) الموافقة على ضرورة اتباع نهج مبني على الحقوق إزاء الهجرة البشرية.
- (ح) زيادة عدد الدول الأعضاء الموقعة على تدابير الحماية الدولية الراهنة ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع العمال المهاجرين وأسرهم.
- (ط) مواصلة التصدي للحاجة إلى خفض الاحترار العالمي، الذي أدى بالفعل لتشريد العديد من الأشخاص في البلدان النامية.
- (ي) التصدي لجانب الطلب على الاستغلال الجنسي من أجل القضاء على الاتجار بالبشر.

ملاحظة

تؤيد هذا البيان وتدعمه المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

جمعية راهبات نوتردام دي نامور، جماعة السيدة العذراء الخيرية التابعة للراعي الصالح، وراهبات الرحمة في الأمريكتين (المعروفة أيضاً براهبات الرحمة)، والمجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، ومنظمة فيفات

الدولية والرابطة الدولية لأخوات المحبة وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، والرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية ومنظمة الإرساليات الساليزية ومنظمة مؤتمر القيادة الدومينيكية، والمواطنون المتحدون من أجل إعادة تأهيل المنحرفين، وجمعية باكس رومانا لوريتو، ويونانما إنترناشونال، وجمعية راهبات نوتردام المعلمات، وراهبات لوريتو.
